

الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا

بين التنظير والممارسة

د. غازلي عبد الحليم
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر- 3

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأدبيات التي تناولت مفهوم " الدولة الفاشلة "، وإلى جانب التطرق إلى الأسباب الرئيسية التي جعلت من بعض دول القارة الإفريقية أول المتصدرين لقائمة الدول الفاشلة في العالم، وسنتناقش سر تسرع الدول الغربية في وصف أغلب الدول الإفريقية بالفشل، دون مراعاة الاختلافات القائمة بينها، وكذلك الأهداف غير المعلنة من وراء توظيفها المتزايد لهذا المفهوم . ومن خلال تسليط الضوء على ظاهرة الدول الفاشلة ، سأحاول في الأخير، أن أثبت أنه لا يمكن استخدام المصطلح، في حد ذاته، كمعيار يعتمد عليه في تقييم الواقع السياسي والإقتصادي للدول الإفريقية في الماضي والحاضر.

الكلمات الدالة: الدولة الفاشلة – إفريقيا – الولايات المتحدة – أوروبا.

Abstract :

Cette étude traite la notion de « l'État défaillant », ainsi que les principales raisons qui ont contribué à mettre certain pays africains à la tête du classement des États en déliquescence dans le monde. Elle aborde également les raisons qui poussent les pays occidentaux à classer la plupart des pays africains comme étant des pays en défaillance, sans prendre en compte les différences qui existent entre ces pays. En dernier lieu, cette étude aura donc pour but, de prouver que ce terme ne peut en aucun cas être utilisé comme un critère fiable pour évaluer la réalité dont ces pays font face.

Mots clés : États défaillants- Afrique- États-Unis- Europe.

مقدمة:

عرفت السنوات الماضية وبالأخص منذ ما يسمى بنهاية الحرب الباردة، ظاهرة "الدول الفاشلة". التي بدأت تجلياتها منذ سنوات التسعينات، عندما تفشت ظاهرة انهيار الدول وتزايد العنف الداخلي فيها، منذرة بحالة من "الفوضى العالمية الجديدة"⁽ⁱ⁾، إلى جانب المعضلات الأخرى (كالمديونية، الجوع، الفقر والتخلف)، بإعتبارها مؤشرات دالة على حالة الهشاشة التي أصبحت تتميز بها الكثير من الدول الإفريقية⁽ⁱⁱ⁾. والأخطر من هذا هو أنها باتت تقدم - من طرف بعض الجهات الدولية- على أنها مشاكل طبيعية وداخلية أو مشاكل أصيلة وخاصة بالقارة الإفريقية.

ولقد أصبح هذا الواقع يعني، بالنسبة للكثيرين، أن فشل الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى، (من الصومال إلى سيراليون ومن السودان إلى زيمبابوي)، يرجع بدرجة كبيرة إلى الظروف والأسباب، أو "الخصائص الداخلية" التي تعرفها هذه الدول الإفريقية على نطاق واسع.

ويستدعي هذا التصنيف والوصف ضرورة تدقيق هذا المصطلح، وإعادة النظر فيه بإستمرار وتأصيله. وإعادة النظر أيضا في المعايير أو الأسباب التي تم توظيفها لتحديد من الدول الإفريقية يدخل تحت طائلة هذا التصنيف، ثم ما الهدف من تعميم هذه الصفة على جل الدول الإفريقية التي تعاني من الاضطرابات والمشاكل؟، ولماذا أصبحت بعض الجهات الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تعتبرها خطرا محققا يهدد أمنها، بل والإستقرار في العالم؟

وعادة ما يتم التغاضي على أن هذا التدخل يكون في البداية في شكل نظريات ووجهات نظر "علمية"، تضم في طياتها أفكارا لا تقل خطورة عن أي عمل عسكري مباشر، تقوم به الدول الكبرى في هذه المنطقة، هذا المجهود التنظيري يضيفي- مع مرور الزمن - طابع المشروعية على السياسات التي تتبعها هذه الدول في إفريقيا. والأخطر من ذلك، هو أن هذا الشكل من التنظير صار يقدم المبرر للتدخل الخارجي في القارة، لمعالجة الخلل الذي اتضح أن الدول الإفريقية قد عجزت عن إيجاد علاج له، من دون مساعدة الدول الغربية لها، بعد أن نجحت هذه الأخيرة في تسويق صورة نمطية للشعوب الإفريقية على أنها شعوب: " غير عقلانية وغير ناضجة عاطفيا، وبناءا عليه، ليس بمقدورها تحديد مصلحتها دون تدخل خارجي نو خبرة".⁽ⁱⁱⁱ⁾

وعليه سيتم استعراض الأدبيات التي تتناول مفهوم "الدولة الفاشلة"، وأهميته وأسباب ظهوره، من جهة، والرهانات التي باتت تعلقها الدول الغربية من وراء توظيفها المتزايد لهذا المفهوم، في علاقاتها مع الكثير من دول عالم الجنوب، من جهة ثانية، وذلك بهدف لفت انتباه المهتمين بالشأن الإفريقي -خصوصا- ودول عالم الجنوب -عموما - إلى الغموض الذي يحيط بهذا المفهوم، وبالطريقة التي باتت الدول الكبرى تستخدمه في إطار علاقاتها مع بعض هذه دول.

وسيتوزع هذا البحث على أربعة محاور. يتناول المحور الأول دراسة مفهوم الدولة الفاشلة، ومختلف التعاريف والدراسات السابقة التي تناولته من قبل، و في المحور الثاني رصد أهم الأسباب التي تدفع إلى شيوع ظاهرة فشل الدولة، وبالأخص في إفريقيا، التي تنصدر بعض دولها قائمة الدول التي تعاني من ظاهرة الفشل، ومن ثم تسليط الضوء في المحور الثالث على الآثار المترتبة عن هشاشة الدولة وفشلها، سواء على جوارها الجغرافي المباشر، أو على مستوى العالم، وفي الأخير التطرق -في المحور الرابع- إلى فكرة الوصاية الجديدة التي أصبحت بعض الدول الكبرى تدعو إليها، كحل للمشاكل المتنوعة والمتعددة لهذه الدول، والذي قد يكون في النهاية ممرا لتحقيق الأهداف التي تفسر الإستخدام المفرط لهذا المصطلح، من طرف هذه الدول، ألا وهو الوصاية أو الإستعمار الجديد.

المحور الأول : دراسة المفهوم.

عرف مفهوم "الدولة الفاشلة" أول استخدام له في البحوث الأكاديمية في بداية سنوات 1990. حيث جاء أول استخدام له سنة 1993⁽ⁱ⁾، إذ أشار فيه إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، وكذا مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية. إلا أن الإختلاف ظل قائما حول إيجاد تعريف دقيق له، وظل يصف - كمصطلح- الدول التي تعتبر ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها أن أصبحت غير قابلة للحكم، تنتقصها الشرعية في عيون شعوبها والمجتمع الدولي، على حد سواء^(iv)، وهي أيضا غير قادرة على أداء وظائفها المحلية، أو الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي^(v).

ومن المهم، أن ندرك أن فشل الدولة هي حالة تتميز بالتنوع، حيث تتخذ الدول الفاشلة أشكالا عديدة ومختلفة، إلا أنه يمكن مع ذلك، التعرف عليها من خلال مجموعة من الأعراض، والتي تشمل من بين ما تشمله، الحروب الأهلية، والفساد، والإنهيار الإقتصادي، والبنية التحتية الفقيرة، وتفشي الفقر، والسيادة الضئيلة أو

المعدومة للقانون، وعدم السيطرة على كل الأراضي التابعة لها، وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى التعبئة العرقية المدمرة. (vi)

كما أن ما يميز الدول الفاشلة، في كثير من الأحيان، هو وجود جهات فاعلة غير حكومية تتحكم في وسائل العنف، وتسيطر على الموارد والسكان (vii)، ومن ثم لا تستطيع الحكومة احتكار العنف المشروع أو توفير الخدمات العامة، وبذلك تتزايد احتمالات انهيار الاقتصاد، مما ينتج عنه من مظاهر سلبية، وانتهاكات لحقوق الإنسان. (viii)

ولقد وصفت الدول التي تفشل في تلبية الحد الأدنى من هذه المعايير، وبخاصة عجزها عن حماية مواطنيها من أي عدوان داخلي كان أو خارجي، على أنها ضعيفة Weak، هشة fragile، أو ضعيفة الأداء Poorly performing. (ix) أما الدول ذات الأوضاع الأكثر حرجاً فقد وصفت بأنها فاشلة failed وقد تصل حدة فشلها إلى درجة الانهيار التام collapse.

ومن بين من ركزوا على الصلة القائمة بين الدولة الفاشلة والأثر الذي تحدثه على محيطها الخارجي. "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama في نظره أهم مصدر للمشاكل الخطيرة التي تواجه النظام الدولي - اليوم- مثل الفقر والإرهاب والمتاجرة بالمخدرات (x)، كما سلط "راكيل ومايكل ستول" Rachel & Michael Stohl الضوء على نقطة مهمة، وهي افتقار شعوب هذه الدول إلى إحساس قوي بالانتماء للأمة؛ حيث الولاء للهويات العرقية والقبلية والدينية -لا يزال - ينافس ولاء الشعوب للدولة الأمة.

وعلى الرغم من تعدد واختلاف المحاولات الرامية إلى وضع تعريف للظاهرة، فهناك إجماع على بعض النقاط الأساسية في جل الدراسات الأكاديمية. تتفق حول وجود ثلاث نقاط رئيسة يدور حولها موضوع الهشاشة وهي:

- أولاً: فشل الدولة في بسط سلطتها على جميع أقاليمها. واسعة من إقليم الدولة.
- ثانياً: عجزها عن توفير الخدمات لشعوبها، وحمايتهم من العنف الممارس ضدها.
- ثالثاً: فقدانها النسبي أو الكلي للشرعية

المحور الثاني : أسباب ظهور الدول الفاشلة

تقف وراء وقوع العديد من دول عالم الجنوب (الذي كان يسمى بدول العالم الثالث سابقاً) في شرك الدول الفاشلة، مجموعة واسعة من الأسباب، والتي من بينها سببين يبدو أنهما كافيان لتفسير ما الذي جعل هذه الدول تدخل تحت طائلة الدول الضعيفة أو الفاشلة أو حتى المنهارة، السبب الأول: يعود إلى تبعات الظاهرة الاستعمارية، وما خلفته من دمار وتخلف في هذه الدول، سواء أثناء الحقبة الاستعمارية أو بعد استقلالها، أما السبب الثاني: فيعود دائماً إلى الدور الخارجي السلبي الذي ساهم بشكل كبير في عرقلة نمو هذه الدول، والحلول دون نجاحها في تحقيق طموحاتها.

وعلى العموم يظل القصد من قبل هذه المعالجة، هو طرح مقارنة أخرى لا تؤسس للتبرير، وإنما لإبراز أهمية الدور الخارجي وتأثيره على الأوضاع في المنطقة، وهذا عبر دراسة الأدبيات التي تتناول مفهوم "الدولة الفاشلة"، وذلك بهدف مناقشة واقع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

1- الظاهرة الاستعمارية وطبيعة قيام الدولة بعد الاستقلال (دولة الإستقلال):

الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء انهارت بالسرعة التي قامت بها. في المقام الأول، يجب الإشارة إلى أن الشكل الذي إتخذته الدولة الإفريقية بعد الإستقلال كان بالدرجة الأولى ذا صيغة مستوردة، يصفها البعض بالمصطنعة (xii) لأنها - مقارنة بالدول الغربية، التي تطورت عبر فترة زمنية طويلة، فانها مع وجود استثناءات قليلة- قد ظهرت بين عشية وضحاها، وبالتالي افتقرت إلى التطور العضوي من داخل المجتمع المدني، وبالتالي قد تعود الصعوبات الحالية التي تعرفها إلى الطريقة المتسارعة، والاندفاع نحو إنهاء الظاهرة الإستعمارية دون مراعاة الظروف الخاصة، بكل بلد إفريقي، وهو الأمر الذي أدى إلى إنتشار عدد من الدول الضعيفة في المنطقة، وهو ما جعلها منذ الوهلة الأولى مرشحة للإنهيار.

وهكذا، فإن الاستقلال وتأسيس الدول تم فرضه من الدول الاستعمارية، بشكل لا يختلف كثيراً عما كان الحال عليه عند بداية السيطرة الاستعمارية (xiii) ، والدليل على ذلك هو أن الدول التي ظهرت حديثاً لا تمت بصلة مباشرة إلى مجتمعاتها الأصلية، التي كانت موجودة قبل مجيء الاستعمار إلى تلك المناطق (xiv)، لكون هذه البيانات السياسية الجديدة قد استندت بدلاً من ذلك إلى معالم ناجمة عن بنى رسمها المستعمر إعتباطياً (xv)، وعليه، فإن المواطنة المفتعلة والمصطنعة للدولة الإفريقية تمثل جوهر الأزمة في إفريقيا.

ولقد فرض هذا الواقع نتيجة جوهرية مفادها الإبقاء على حكومات يقل إرتباطها بمواطنيها، وبالمقابل تعوض شرعيتها المنقوصة من خلال المساعدات الخارجية، التي تعمل الدول الاستعمارية السابقة أو بعض الأقطاب الدولية على الحفاظ من خلالها على هذه الحكومات، والإبقاء عليها في السلطة، من دون أن تسيطر فعلياً داخل مجتمعاتها (xvi).

وليس من المبالغة إعتبار هشاشة الدول الإفريقية وانهار بعضها في فترات لاحقة، تعد من الظواهر التاريخية، والتي يمكن إرجاع أسبابها إلى الغاية من وراء تشكيل الدولة في حد ذاتها. وهو ما يفسر بالتالي، انهيارها أو فشلها وضعف أجهزة الحكم فيها، حتى قبل أن تستكمل عملية تأسيسه (xvii) ، هذا الضعف، الذي أدى في معظم الحالات إلى تقويض شرعيتها، ولكن من جهة أخرى تسبب هذا الضعف إلى حد كبير في عجزها عن تحمل الضغوط الخارجية، ليس فقط من العالم الخارجي، ولكن حتى من جوارها الإقليمي.

إلى جانب ما سبق، يعد غياب مؤسسات حكومية فعالة ومتجاوبة مع الواقع هو الآخر من سمات الدول الفاشلة، وكان بعض النخب في إفريقيا - ما بعد الاستقلال - كانت تعتبر إقامة مؤسسات قوية ودائمة (من حيث قوة تمثيلها لشعوبها، أو من حيث نجاعة أدائها)، آخر انشغال لها، بل ابتكرت أسلوباً آخر تتصل فيه مع جزء من شعوبها، من خلال "اتصال وثيق عبر العلاقات العشائرية، و صلة القرابة، والإنتماء العرقي" (xviii)، وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف مؤسسات الدولة، و عجزها عن تقديم بديل مقنع، وتحويل الولاء من القبيلة أو العشيرة أو العرق إلى ولاء للدولة وتقوية صلة المواطنة.

لذلك فالدولة أو النخب الحاكمة في كثير من الأحيان لا تتوفر لديها الموارد أو الإرادة السياسية لاستيعاب الجماعات المنافسة لها؛ فتلجأ إلى مواجهة المعارضة من خلال القمع المتزايد (xix)، إضافة إلى اعتمادها على علاقات قائمة على التبعية والعمالة للدول الكبرى، وسعيها لخدمة مصالحها الضيقة، وهذه الوضعية التي أصبحت تعيشها الدول الفاشلة هي التي يصفها "جوب" Job "بالدول الأسيرة" التي تعيش في عزلة عن شعوبها (xx).

وقد يفهم مما سبق أن عبارة "الفشل" تعني أن مسؤولية ما يحدث اليوم في إفريقيا جنوب الصحراء، تقع بشكل كبير على الجهات الداخلية الفاعلة، مثل حكومات هذه الدول ونخبها السياسية والاقتصادية وحتى شعوبها، ومع ذلك، لا يمكن الجزم بأن سوء القيادة وغياب الحكم الراشد وفساد الحكام، في هذه الدول يمثل بمفرده السبب وراء المشكلة (على الرغم من أنها تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية)، ولكن يجب القول أنها -اليوم- هي بشكل ما ضحية

الأسلوب الذي اتبعه النظام الدولي في تعامله معها غداة استقلالها، وهو الذي جعل بعض الدول الضعيفة منها، وفي ظروف غير مواتية تفشل، وبعضها ينهار (xxi).

2- تأثير البيئة الخارجية على الدول الإفريقية الناشئة:

إلى جانب الظروف التاريخية وطبيعة تأسيس الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار فإنها أصبحت في حالة من التبعية المفرطة وذلك بسبب الوضع الذي آل إليه واقع الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب الباردة والذي تميزه الليبرالية العالمية الجديدة كان له هو الآخر نصيب لا يقل أهمية في دفع الكثير من الدول إلى الدخول تحت طائلة الدول الفاشلة وهو ما دفع بإندماجها السلبي في الاقتصاد العالمي، مباشرة بعد استقلالها، وذلك بحكم إنتاجها للمواد الخام، وباعتمادها بشكل واسع على السوق الدولية للحصول على رأس المال والتجهيزات، وهو ما رهن ثرواتها الاقتصادية وجعلها عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي، (وهي تمثل المتوسط المنتجات الأولية نسبة 80 % إلى 90% من إجمالي الصادرات في إفريقيا جنوب الصحراء). (xxii)

منذ نهاية الحرب الباردة، بدأت عملية التحرير الاقتصادي تحل محل "اقتصاد الريع"، والسياسات الحمائية الصناعية والزراعية في عصر الحرب الباردة. أصبحت الدول الإفريقية أكثر ضعفاً، وأقرب إلى الانهيار بسبب تناقص الموارد المالية التي كانت تجنيها بعض الأنظمة خلال الحرب الباردة من القوى الكبرى، لدعم سياسات الولاء. هذا الواقع أدى بشكل مباشر إلى فقدان قادة هذه الدول السيطرة على المناطق التي كانت موالية للنظام، وكان ولاؤها مضمونا طيلة الفترة الماضية من خلال الاغداق على زعمائها لضمان مساندتهم. (xxiii) وفي المحصلة ازداد السخط الشعبي في هذه الدول وأدى بها إلى اليأس في أحسن الأحوال، وإلى الانتفاض واللجوء إلى استخدام القوة والعصيان المسلح في أسوأها.

تسبب مسار العولمة في عواقب مدمرة بالنسبة لإفريقيا واقتصادها الوليد، حيث عملت العولمة في كثير من النواحي على تعقيد المشاكل القديمة وخلق مشاكل جديدة. وعليه أصبحت خياراتها والبدائل المتاحة أمامها محدودة للغاية. لذلك فإنه في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يتم تحديد الوصفات العلاجية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الداخلية لبلد ما وفق شروط السوق العالمية. وعليه يتجلى بوضوح الدور الجديد لقوى السوق التي استولت على إحدى الوظائف الخاصة بالدولة والمتمثلة في تحديد البدائل السياسية التي توجه لإيجاد حلول للمساائل الاقتصادية الداخلية.

تعد إذن ظاهرة الدول الفاشلة أو المنهارة في إفريقيا جنوب الصحراء، نتيجة طبيعية للظروف التاريخية التي نشأت فيها هذه الدول بعد استقلالها والسياسات الدولية الذي غلبت عليه تفاصيل الحرب الباردة، حيث كانت ميدانا خصبا للحرب غير المباشرة بين الدولتين العظميين في ذلك الحين. وضحية لآلة العولمة المدمرة لمثل هذه الدول الضعيفة منذ استقلالها عن المستعمر.

بالتالي فإن المعايير التي تبني عليها الدول الكبرى مواقفها عند تصنيف وتحديد الدول المنهارة ومجمل مواقفها منها، هي في الواقع كانت قائمة منذ استقلال هذه الدول، حيث لا أحد يمكنه أن يتجاهل الظروف التي كانت سائدة عند استقلال معظمها. والمتمثلة في عجزها عن التحكم وبسط سيادتها على جميع أراضيها ومراقبة حدودها، وكذلك عدم قدرتها على تقديم الخدمات التي كان من المفترض أن توفرها لشعوبها، وهذا ليس بالأمر الجديد. بل إنه كان متوقعا، وذلك بالنظر إلى الحالة المزريّة التي خلفها الإستعمار بعد مغادرته للبلاد.

وهذا الأمر، ينطبق - أيضا - على الفترة التي أعقبت "نهاية الحرب الباردة"، (وبالخصوص إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف الدولية "الحرّة" التي ترجع بشكل كبير إلى ما عرف في حينه بالمشروطية السياسية والاقتصادية، والتي تمثلت أساسا في عزوف الدول الكبرى عن الاستعانة بالخدمات التي تعودت الدول الإفريقية

تقديمها، مقابل الدعم الذي كانت تتلقاه منها أثناء الحرب الباردة)، لأنه يظهر أن هذه العوامل هي التي جعلتها تفقد من أهميتها الإستراتيجية، وتسمح للدول الغربية، من جهة أخرى، بتبني موقف المتعفف الممتنع عن التورط في الأزمات الإفريقية المتصاعدة والمتزايدة، بالإضافة إلى انهيار ما تبقى من بناها السياسية والاقتصادية تحت ضربات المؤسسات المالية الدولية، حيث كانت الصفات العلاجية التي كان صندوق النقد الدولي يقدمها لهذه الدول من أجل الخروج من أزمتها مجحفة للغاية، وعوض أن تجد حلولاً تقي إقتصاداتها من الإنهيار، ساهمت - على العكس من ذلك- في تأزيم الأوضاع القائمة فيها.

المحور الثالث: نظرة الدول الكبرى للدول الفاشلة

لقد شهدت أروقة الأمم المتحدة في سنوات التسعينات نقاشاً يدور في معظمه حول الحاجة إلى التدخل في هذه الدول، التي ثبت فشلها بدعوى "الأمن الإنساني" (xxiv)، وهو النقاش الذي لم يتوقف عند هذا الحد، وإنما تحول -فيما بعد- إلى خطاب صريح، يسعى إلى تسويق فكرة أن انهيار هذه الدول قد يكون له أثر سلبي على سياسات القوى الغربية واستقرارها، لذلك كان ظهور هذا المفهوم قد سبق بكثير (هجمات 11 سبتمبر 2001)، حيث كان صانعو السياسة الخارجية في الولايات المتحدة قد بدعوا فعلاً في توظيف هذا المفهوم (xxv).

وهكذا، في سبتمبر 2002، نشر البيت الأبيض إستراتيجيته الأمنية الجديدة "إستراتيجية الأمن القومي" حيث شدد فيها على أن المناطق الفقيرة مثل إفريقيا تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة (xxvi)، وليس أوضح من ذلك تأكيد الإستراتيجية أن "ما ينجم من تهديد من قبل الدول الفاشلة هو أكبر بكثير من تهديد الدول الكبرى المنافسة لها" (xxvii)، كما نشر الإتحاد الأوروبي إستراتيجيته الأمنية الخاصة، التي تتبنى إلى حد كبير نفس التقييم الأمريكي للوضع في قارة إفريقيا، حيث جاء في موضوع "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن لسنة 2003" أن الدول الفاشلة هي "ظاهرة مقلقة" (xxviii).

وعليه، فإن العالم أصبح ينظر إلى الدول الفاشلة - وحتى الضعيفة - على أنها تشكل خطراً وخطراً لها وللآخرين (xxix)، وبالتالي، تحولت القارة الإفريقية بشكل متزايد إلى تهديد يجب احتواؤه، وانطلاقاً مما سبق، نستنتج أن نظرة الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية تصب في اتجاه التأكيد على أن ما يقع في القارة الإفريقية، لا تعدو كونها مشاكل ذاتية بحتة، وأنه لا دخل للآخرين ولا مسؤولية لهم فيما يقع في المنطقة، وكما تمت مناقشته أعلاه، فإن كل التصورات تقريباً تميل إلى تقديم سرد وصفي لظاهرة الدولة الفاشلة، دون الإشارة إلى الظروف التاريخية والاجتماعية، التي من خلالها وصلت سياسات هذه الدول الإفريقية إلى هذه الحالة من الفشل، حيث "ليس هناك أي إشارة إلى العملية التي من خلالها أصبحت هذه الدول "ضعيفة"، في حين أصبح غيرها أكثر "قوة"، والسؤال الذي كان يجب أن يطرح منذ البداية ليس من هي الدول الفاشلة؟ بل الأصح التساؤل عن تسبب و ساهم في فشل هذه الدول؟ (xxx).

المحور الرابع: ماذا وراء المبالغة في استخدام مفهوم الدولة الفاشلة؟

يثبت الواقع أن النظام الدولي واجه مشكلة "الدولة الفاشية"، وبالأخص بعد الحرب العالمية الأولى، و بعد موجة تصفية الاستعمار منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي، وبالتالي فإن التذرع بالواقع الذي تعرفه هذه الدول، قائم في الأساس على فكرة أن غياب حكومة فعالة فيها هو السبب في وقوعها في الفشل، وأن على المجتمع الدولي -مؤسسات كانت أو دولاً- أن يشكل البديل أمام هذا العجز، وهو ببساطة إحلال دول كبرى محل الدول الإفريقية، ولعب الدور الذي كان من المفترض أن تؤديه، وهو إشارة واضحة إلى إعادة إحياء نظام "الوصاية" Conservatorship أو لنسميه الإستعمار الجديد.

وفي الواقع، فإن مفاهيم مثل الدولة الفاشلة أو المنهارة أو غيرها ما تزال تعاني من نوعين من النقائص، كما يؤكد "جون برنارد فيرون" Jean-Bernard Véron^(xxxi) أولها، أن هذه المفاهيم تركز بالدرجة الأولى على أنموذج "ماكس فيبر" Max Weber المتعلق بتنظيم المهام المناطة بالدولة الحديثة، ولكن، حتى وإن ظل هذا الأنموذج إلى حد كبير هو الأكثر شيوعا اليوم، إلا أن ذلك لا يمنع من إمكانية أن يوجد هناك أنماذج أخرى لدول قادرة على أن تقدم لشعوبها نفس القدر من الخدمات والحماية والرقى، أما النوع الثاني من النقائص فيعود كما يؤكد "فيرون" (xxxii) إلى تعمد التركيز أثناء تحليل هذه الظاهرة على وضع معين لدولة ما في وقت معين، مع خطر التقليل من شأن المسار التاريخي الذي أدى بهذا البلد إلى ذلك الوضع، وبالتالي إهمال جانب مهم من البحث المتمثل في العناصر المؤثرة التي تقف وراء هذه الظاهرة وبهذا الشكل، وهذا النهج الثابت الذي تنطوي عليه هذه المفاهيم، يمكن أن يؤدي إلى اقتراح حلول غير مناسبة للظاهرة.

ويظهر أن الأوضاع غير المستقرة التي تعرفها "الدول الفاشلة" (*)، هي التي أصبحت هدفا رئيسيا بالنسبة لاستراتيجيات الأمن العالمية خلال العقدين الماضيين، وهذا بعد أن تم تصويرها على أنها "تهديد جديد" للسلام والأمن الدوليين، والأخطر من ذلك هو ربطها بمشاكل أمنية تحضى باهتمام بالغ من طرف المجتمع الدولي كظاهرة الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات.

و يمكن القول، أن الولايات المتحدة والدول الغربية عموما، استطاعت من خلال هذا الربط أن تجد مبررا قويا لها من أجل التدخل في هذه الدول، بدعوى بناء مشروعية جديدة فيها، ومن ثم منعها من أن تصبح ميدانا للإرهاب و الفوضى، و فرصة لانتقالها إلى جهات أخرى من العالم، وانطلاقا من هذه النقطة الجوهرية، لم يعد النقاش اليوم ينصب حول شرعية التدخل من عدمه والغاية الحقيقية التي تدفع وتشكل حافزا لأطرافه، ولكن كل الاهتمام أصبح يدور على السبل الكفيلة بجعل عملية التدخل ناجحة.

خاتمة:

من الواضح أن التباين يمثل إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالفشل. ومن الواضح أيضا أن هذا المفهوم هو مفهوم "غير متحكم فيه" لأنه يضع البلدان الإفريقية التي يصعب عقد مقارنة فيها بينها ووضعها في خانة واحدة، وفي هذا السياق أن الدول الفاشلة هي دول ديناميكية، تمر بمراحل متنوعة من الاستقرار نحو التآزم فالنزاع والفشل؛ وقد تخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار (xxxiii)، يدل ذلك على أن بإمكان كل دولة المرور بمراحل صعبة من تاريخها، فتواجه ضغوطا على المستوى الداخلي وفي علاقاتها الخارجية، وهو ما يزيد من صعوبة التمييز أو محاولة الفصل بين البلدان الفاشلة، والبلدان غير الفاشلة، بل هناك من يشكك حتى في جدوى إدراج بعض البلدان ضمن مجموعة الدول الفاشلة ما دامت قدرتها على الخروج من منطقة الخطر أمر غير مستبعد، خاصة إذا توفرت الظروف الملائمة لذلك، وأن المشاكل التي تعاني منها بعض هذه الدول يمكن وجودها حتى في الدول التي تتمتع باستقرار كبير (كالفقر وغياب الأمن في بعض مناطقها والنزعة الانفصالية على سبيل المثال).

ولقد تبين أن هذه السياسة كانت وراء سلسلة من المشاكل الخطيرة: صعود حكومات قمعية إلى السلطة، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، عدم الاستقرار وفي الأخير تناسلت أن مثل هذه السياسات كانت السبب المباشر لظهور الدول الفاشلة، وأنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن تلك التدخلات أثرت سلبا على مسار نمو واستقلال الدول التي افتكت حريتها من الاستعمار، بل أن بذور الفشل والتبعية ثم الانهيار في الأخير، كانت موجودة منذ البداية، وقبل استقلال هذه الدول، ولقد كان للدول الاستعمارية الدور الكبير في العمل على إبقاء هذه الدول في حالة تبعية مستمرة.

إن هذا الشكل من الطرح الذي يستغل موضوع هشاشة الدولة في إفريقيا، جاء في السنوات الأخيرة ليجهز على ما تبقى من مظاهر وجود الدولة الإفريقية المغلوبة على أمرها. ذلك أن تشكيك بعض الباحثين البارزين ومثلهم بعض المسؤولين والسياسيين في الدول الغربية بشكل متزايد، وبالأخص منذ انقضاء الحرب الباردة، يمثل مرحلة جديدة في مسار التدخل الغربي في شؤون الدول الإفريقية التي تعاني الأزمات تلو الأخرى.

ويجب التذكير، أن الاهتمام الغربي الملفت بموضوع الدول الفاشلة في إفريقيا مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة، يدفع إلى الاعتقاد بأن دول المنطقة باتت على جدول اهتمامات الدول الكبرى، ذلك أن الادعاء باحتواء الخطر المنبعث من هذه الدول واتخاذ الإرهاب الدولي أراضيها ممرا لاستهداف مصالحها يعد مبررا قويا يخفي تسارع الدول الكبرى لإعادة رسم خريطة القارة مجددا في شكل مناطق نفوذ جديدة، هذه المناطق ترسم على ضوء تواجد هذه القوى على الأرض، ومختلف المصالح التي تسعى إلى حمايتها.

لقد جاء مصطلح الدول الفاشلة في هذه الفترة بالذات، متزامنا وملازما لموجة التنافس الشديدة التي بدأت تطبع العلاقات بين الدول الكبرى، وحتى القوى الاقتصادية الصاعدة التي باتت تنافسها بشكل جدي. وبالتالي فالمصطلح هو في الواقع يشكل الوجه الآخر لما يمكن تسميته بالاستعمار الجديد، الذي يتخذ من الرغبة في الاستحواذ على الأسواق الجديدة وضمان مصادر دائمة للموارد الطبيعية هدفاً أسمى له.

- (i) على حد تعبير الدبلوماسي البريطاني " ديفيد هاناي " David Hannay « Failed states are mainly a threat to their own inhabitants. We should help them anyway. » Foreign Policy, Jul/Aug 2011, Issue 187, p. 55. Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/the_brutal_truth
- (2) تعد التكلفة البشرية للنزاعات في الدول الضعيفة أو الفاشلة في إفريقيا الأعلى مقارنة بمناطق أخرى من العالم. فقد تسببت صراعات مثل التي نشبت في السودان، إثيوبيا وموزمبيق في حصد أرواح ما بين خمسمائة ألف إلى مليون ضحية؛ وكذلك الأمر بالنسبة للنزاعات التي عرفتتها أنغولا، رواندا، سيراليون، ليبيريا وأوغندا. ما زاد من حجم هذه الأرقام هو تزايد النزاعات الداخلية في المنطقة عكس ما كان عليه الأمر أثناء الحرب الباردة، حيث لم تعد الحرب بين الدول هي الميزة الغالبة. وبينما منذ عام 1989 لم يتعد عدد النزاعات بين الدول نزاعين اثنين. فإنه على النقيض من ذلك، كان هناك 32 نزاعا داخل الدول (نزاعات داخل الدول ولكن غالبا ما تتم بإيعاز ومشاركة خارجية) في عام 2006. وهذا ما يؤكد أن الصراع العنيف اليوم يجري داخل الدول الضعيفة والهشة وليس بين الدول. للمزيد حول هذا الموضوع يمكن مطالعة: Arthur. A Goldsmith. «Foreign aid and statehood in Africa. » International Organization, 55, 1, winter 2001, pp. 123-148.
- (iii) Vanessa Pupavac. "Therapeutic Governance: Psychosocial Intervention and Trauma Risk Management", Disasters 25. N°4, 2001, p. 368. In: Caglar Dolek. « The Myth of "Failed State" in Africa: A Question on Atomistic Social Ontology? ». Turkish Weekly. April 29, 2008, p. 1. <http://www.turkishweekly.net/op-ed/2360/the-myth-of-failed-state-8217-in-africa-a-question-on-atomistic-social-ontology.html> (تم تصفحه في 12 جانفي 2012)
- (*) في مقال نشره كلمان جبرالد هيلمان وستيفن راتنر Gerald Helman & Steven Ratner في مجلة السياسة الخارجية أنظر : Gerald B. Helman & Steven R. Ratner. «Saving Failed States». Foreign Policy. N°. 89, Winter 1992-93.
- (iv) Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach. « International relations, the Key Concepts. ». Second Edition, Routledge, 2008, p. 221.
- (v) Branwen Gruffydd Jones. «The Global Political Economy of Social Crisis: Towards a Critique of the "Failed State" Ideology. », Review of International Political Economy. Volume 15, Issue 2, 2008, p. 180.
- (vi) Mwangi S. Kimenyi, John Mukum Mbaku, and Nelipher Moyo. Op.cit, p. 1344.
- (vii) يقول "ماكس فيبر" Max Weber حول هذا الموضوع أن الدولة يجب أن تكون المحتكر والمستهمل الوحيد للعنف. لأنه عندما لا تكون الدولة المالك والمحتكر الوحيد لوسائل العنف، كما هو الحال اليوم في الصومال، فإنها ستكون حتما في طريقها إلى الفشل. كما يؤكد "وليام زارتمان" William Zartman بأن الدول الفاشلة هي تلك التي " فقدت الحق في الحكم".
- (viii) Stuart E Eizenstat; Porter, John Edward; Weinstein, Jeremy M. «Rebuilding Weak States. » Foreign Affairs, Jan/Feb 2005, Vol. 84, Issue 1, pp. 134-137.
- (ix) Torres, M., & M. Anderson. «Fragile States: Defining Difficult Environments for Poverty Reduction. » Policy Division, Department for International Development (DFID), London, 2004, p. 5. IN: Jonathan Di John. «Failed States' in Sub-Saharan Africa: A Review of the Literature. » ARI 5/2011 - 14/1/2011 consulted in 22 December 2011. Available in: http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari5-2011, (تم تصفحه في 01 جانفي 2012)
- (x) Francis Fukuyama. «State Building». London, Profile, 2004, p. 125. In: Caglar Dolek. Op.Cit.
- (xi) Rachel Stohl and Michael Stohl. «Failing the Failed, the Bush Administration and Failed States. ». Harvard International Review. Winter 2008, p. 57.
- (xii) طالع حول هذا الموضوع ما كتبه جون وايزمان: John Wiseman. «Democracy in Black Africa: survival and revival. » New York: Paragon House Publishers. 1990.
- (xiii) Gordon Ruth. «Saving Failed States: Sometimes a Neocolonialist Notion.» American University International Law Review Vol 12, no. 6, 1997, p. 920.
- (xiv) Ibid, p. 920
- (xv) Ibid, p. 921
- (xvi) Ibid, p. 921

- (xvii) Michael Bratton. «Beyond the State: civil society and associational life in Africa. » World Politics. Vol 41, issue 3, April 1989, p. 409
- (xviii) Robert Jackson and Georg Sorensen. «Introduction to International Relations, theories and approaches» Oxford University Press, fourth edition, New York, 2010, p. 267.
- (xix) Job. B (Ed). « The Insecurity Dilemma: National Security of Third World. » Boulder, CO: Lynne Rienner. 1992, p. 29. In: Robert Jackson and Georg Sorensen. Op.Cit, p. 268.
- (xx) Job. B (Ed). Ibid. In: Robert Jackson and Georg Sorensen. Op.Cit, p. 269.
- (xxi) Robert Jackson. Op.Cit, p. 169.
- (xxii) Robert Jackson and Georg Sorensen. Op.Cit, p. 267.
- (xxiii) David Moore. «Neoliberal globalization and the triple crisis of 'modernisation' in Africa: Zimbabwe, the Democratic Republic of the Congo and South Africa. » Third World Quarterly. Vol n° 22, No 6, 2001, pp. 910-911. <http://sanhati.com/wp-content/uploads/2007/03/neoliberalisminafrica.pdf> (تم تصفحه في 03 جانفي 2012)
- (xxiv) Jean-Loup Samaan. Op.cit, p. 25.
- (xxv) Condoleezza Rice. «Transformational diplomacy», speech delivered at Georgetown University, 16 January 2006, at <http://www.state.gov/secretary/rm/2006/59306.htm> , (تم تصفحه في 09 أبريل 2009).
- (xxvi) حيث جاء في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002: " نتعايش في أفريقيا جنبا الى جنب، الوعود والفرص من جهة، والمرض والحرب والفقر المدقع من جهة ثانية. هذا الواقع يهدد كلا من القيم الأساسية التي تدافع عنها الولايات المتحدة وفي مقدمتها الحفاظ على كرامة الإنسان، ويهدد أيضا الأولويات الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة في مكافحة الإرهاب العالمي."
- (xxvii) « The Failed States Index ». Foreign Policy. July-August 2005, pp. 56-65. In: Jean-Loup Samaan. Op.Cit, p. 26.
- (xxviii) John Yoo. « Fixing Failed States. » California Law Review. Vol. 99, n° 95, 2011, p. 104. <http://www.californialawreview.org/assets/pdfs/99-1/Yoo.FINAL.pdf> (تم تصفحه في 14 ديسمبر 2011)
- (xxix) François Gaulme. Op.Cit, p. 18
- (xxx) Pinar Bilgin and Adam David Morton. «Historicizing Representations of 'Failed States': Beyond the Cold War Annexation of the Social Sciences? » Third World Quarterly, Vol. 23, No. 1., 2002, p. 66
- (xxxi) Jean-Bernard Véron. « La Somalie : Cas d'École des États Dits « Faillis ». » Politique Étrangère. 2011/1 - Printemps, p. 45.
- (xxxii) Jean-Bernard Véron. Ibid., p. 46
- (*) وفقا لتقرير صدر في 30 سبتمبر من سنة 2000 لمجموعة العمل حول الدول الفاشلة، كان هناك ما يقارب من 114 دولة فاشلة تم إحصاؤها بين عامي 1955 و1998. (xxxiii) ما فعلته نهاية الحرب الباردة هو أنها جعلت الظاهرة أكثر وضوحا، و عليه فان أي ادعاء بتقديم الجديد حول مفهوم "الدولة الفاشلة" هو أمر زائف.
- (xxxiii) Derick W. Brinkerhoff. « Capacity Development in Fragile States. » (Discussion Paper 58D). Maastricht: ECDPM. - See more at http://www.ecdpm.org/Web_ECDPM/Web/Content/Content.nsf/0/c56df8709c249bbcc12573060028676c?OpenDocument#sthash.3BdYSmke.dpuf.